

دراسات محكمة

تحديات و آفاق الاقتصاد التضامني
بالجهة الشرقية في ظل مقاربة النوع
الاجتماعي

بشري زكاغ

أستاذة بالمركز الجهوي لمهن التربية والتكوين

13 يوليوز 2021



مقدمة:

تداولت العلوم الاقتصادية والاجتماعية في الفترة المعاصرة قيمة المساواة وأهميتها بين الجنسين، وحلم الأفراد نساء ورجالا بالعدل الاجتماعي، وأدخلت الدول والجماعات ذلك في مذهبها ورؤاها الطوباوية، ثم في فلسفتها ونظمها الدينية والأخلاقية والقانونية والاقتصادية، إزاء قضية بهذا الحجم والتعقيد تكاثفت الجهود النظرية والعملية منذ ما يزيد عن القرن، من أجل مراجعة واستجواب ونقد وتعديل الأنظمة السائدة في البنيات الاجتماعية، وعلى مدى العقود الخمسة الأخيرة تزايد بصورة ملموسة الاهتمام الأكاديمي والجماهيري الواسع بالمساواة والعدل الاجتماعي بين النوعين الاجتماعيين (المرأة والرجل).

ضمن هذا التوجه برز مفهوم 'الاقتصاد التضامني' باعتباره اقتصادا قائما على مبادئ وقيم العدالة الاجتماعية، وكبديل عن اقتصاد السوق أو الاقتصاد الرأسمالي، وجعل من أولوياته خلق فرص التعاون والتكافل والمساعدة الذاتية، وتحقيق التوازن بين الازدهار الاقتصادي والعدالة الاجتماعية، وبلوغ تنمية ديمقراطية تضمن مصالح أشد الفئات فقرا وهشاشة واستبعاد، كالفقراء والنساء وسكان القرى المعزولة، والأفراد الموجودون في وضعية صعبة، وذلك من أجل تغطية أوجه النقص والاختلال الناتجة عن السياسات العامة، وعدم المساواة الاجتماعية بين النساء والرجال والجغرافية بين الأقاليم.



أولاً: النوع الاجتماعي والاقتصاد التضامني: إشكالية مفاهيمية

1: حول مفهوم النوع الاجتماعي:

شهد القرن 19 بداية الحركة النسوية في أوروبا والعالم في موجتها الأولى، حيث اعتُبر 'جون ستيوارت ميل' John Stuart Mill أحد أبرز الفلاسفة الليبراليين المدافعين عن الحرية والمساواة والمرأة، في كتابه *De la liberté* تحدث عن مفهوم الحرية بصفة عامة (الحرية الاجتماعية والسياسية والفكرية)، كما قدم في كتابه الثاني (*De l'assujettissement des femmes*) (أي خضوع أو استبعاد النساء) سنة 1869 نقداً لأوضاع المرأة وخضوعها للرجل، حيث رأى 'ستيوارت ميل' أن "لا وجود لعبد بلغت عبوديته أشدها أكثر من المرأة"¹، ولذلك دافع عن حقها في المساواة مع الرجل خاصة في المجالات التي يهيمن عليها الرجال، حيث إن "العلاقات الاجتماعية بين الجنسين والتي تجعل أحدهما خاضعاً للآخر باسم القانون، هي علاقات سيئة في ذاتها، كما أنها تشكل في الوقت الحاضر أحد العوائق التي تواجه تقدم الإنسانية"².

في العام 1895 تمت ولأول مرة صياغة مصطلح النسوية *le féminisme* كتيار واعد جعل هدفه الأساس إيجاد موقع للمرأة في النظام الباترياركي السائد، وقد اعتبرت "آنا ماريا موزوني Anna Maria Mozzoni من أبرز الداعيات إلى تحرير النساء عبر العمل والمشاركة في الحياة الاجتماعية والسياسية"³، لذلك ناضلت من أجل حقوق المرأة الإيطالية.

لقد كانت الغاية النهائية للنسوية في موجتها الأولى هي منح المرأة بعضاً من الحقوق العامة التي يتمتع بها الرجل، "والعمل على الاقتراب بالمرأة من النموذج الذكوري السائد كنموذج حضاري للإنسان، وسارت في مسار التحجيم والطمس للخصائص الأنثوية المميزة"⁴.

¹ John Stuart Mill, 1869, de *l'assujettissement des femmes*, traduit par M Emile Cazelles, Ed Avatar, Italie , p 26

² Ibidem, p 3

³ العربي وافي، مقاربة النوع والتنمية، سلسلة المعرفة للجميع، منشورات رسيس الرباط، 2008، ص 45

⁴ ليندا جين شيفرد، العلم من منظور الفلسفة النسوية، ترجمة يمنى طريف الخولي، عالم المعرفة، العدد 306، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، غشت: 2004، ص 11



مع بداية الموجة الثانية من النسوية، والتي تعود إلى سبعينات القرن الماضي تم نشر مفاهيم النسوية جماهيريا، حيث اكتسبت نضجا فكريا، وتمكنت من إيجاد إطار نظري أعمق وأشمل من مجرد المطالبة بالمساواة مع الرجال، وأمكن تحقيق ذلك "بفضل التطور المعرفي وتنامي مناهج البحث وجحافل النساء الأكاديميات القادرات على إخراج بحوث معمقة تعزز الأطروحة فضلا عن الرجال المنتصرين لها"⁵، وبذلك أدخلت الدراسات النسائية إلى المؤسسات الأكاديمية.

وعلى الرغم من أن أوج فترة الموجة الثانية من النسوية يرتبط عموما بصدور كتاب 'كيت ميلت Kate Millett' عن السياسات الجنسية (Les politiques sexuelle 1970)، وكتاب آن أوكلاي Ann Oakley عن الجنس والنوع والمجتمع (Sex, gender, and society 1972)، إلا أن العديد من الأفكار التي أثرت على الموجة الثانية من تيار النسوية، استلهمت من الكتاب العمدة للفيلسوفة الوجودية 'سيمون دي بوفوار' Simone de Beauvoir الجنس الثاني (Le deuxième sexe 1949)، ومن كتاب 'بيتي فريدان' Betty Friedan الغموض الأنثوي (Le féminin mystique 1963)، حيث عقدت 'سيمون دي بوفوار' مقارنة بين مصير الذات الخاضعة للاستعمار وبين مصير النساء، وأنهت كتابها بالتماس تدعو فيه إلى وقف ما أطلقت عليه 'عبودية النساء'، وفي نفس السياق عقدت 'بيتي فريدان' مقارنة بين موقف النساء الممنوعات من التصويت والانتخاب وبين الأمريكيين من أصول إفريقية، لتؤكد من خلال ذلك أن النساء يعانين أيضا من العبودية ويحتجن للتحرر.

ظهرت الموجة النسوية الثالثة مع بداية الألفية الثالثة، مبشرة وواعدة وأكثر حضورا داخل الخطابات الرسمية وأجندات الدول والمنظمات، حيث تزايد عدد الدول المصادقة على اتفاقية مناهضة جميع أشكال التمييز ضد المرأة CEDAW، كما تم تطوير مقاربة النوع الاجتماعي والتنمية داخل المحافل الدولية، وفي سنة 1995 تم عقد مؤتمر بكين العالمي للمرأة، والذي وردت فيه إشارات عن النوع الاجتماعي، كمقاربة يتحدد هدفها الأساس في



السعي لإزالة أشكال التحيز والتفاوت، في الموازنات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بين النساء والرجال كشرط مسبق نحو التنمية.

لقد أصبحت النسوية في هذه المرحلة المتقدمة فلسفة نقدية لما 'بعد الحداثة'، تحمل قيم العدل والمساواة وتكافؤ الفرص، وتنادي بتحرير المرأة والمحافظة على البيئة وتحرير الشعوب، وقد كان لهذه الحركة أصداء واسعة انتشرت شرقا وغربا، جعلت منها حركة عالمية جماهيرية، وكان من الطبيعي أن تمتد آثارها إلى العالم العربي والاسلامي، بيد أن هناك خاصية جوهرية ميزت الحركة النسوية في العالم العربي، ألا وهي كون الذين حملوا شعارها كانوا من الرجال أكثر من النساء، أمثال 'رفاعة الطهطاوي' و'قاسم أمين' و'الطاهر الحداد' و'مصطفى كمال' و'علال الفاسي' وغيرهم.

بالنسبة للمغرب فقد تم الانتباه لضرورة إصلاح أوضاع النساء مع سنة 1928 حيث تبنى مجموعة من الشبان ومنهم 'علال الفاسي' تحرير عريضة وتوقيعها، ثم تقديمها لبلدية فاس بعنوان: 'حركة إصلاحية بفاس حول نهضة المرأة'، لكن العريضة مع ذلك نصت على تقييد المرأة ومنعها من الخروج للحيز العام، بيد أن هذه الحركة ستعرف لاحقا امتدادات أكثر تقدما وجرأة، وسيعود 'علال الفاسي' في كتابه 'النقد الذاتي' سنة 1949 لمعالجة قضية المرأة باعتبار أن "وضع المرأة حيث كانت أورثها نوعا من الضعف في الجسم، ونوعا من التركيب في الذهنية وأصبح ذلك يخيل إليها وإلى الرجل أنه فارق فيزيولوجي مع أنه ليس غير أثر للوضع الاجتماعي".⁶

ومع بداية الستينات بدأ النضال النسائي بالمغرب يشق طريقه نحو اتضاح معالمه التنظيمية والمزيد من الوضوح على مستوى مطالبه، خاصة المتعلقة بتعديل مدونة الأحوال الشخصية، حيث لجأ اتحاد العمل النسائي إلى محاكمة بنود مدونة الأحوال الشخصية، مستفيدا مما أنجز على مستوى العالم العربي من طرف المحكمة العربية للنساء، كما انطلقت الرابطة الديمقراطية لحقوق المرأة في القوافل الوطنية، وبلغت بها المناطق الأكثر تأخرا في

⁶ علال الفاسي، النقد الذاتي، منشورات دار الكشاف للنشر والطباعة والتوزيع، بيروت، القاهرة، بغداد، 1949، ص 276.



المغرب، ناهيك عن العمل في مجال تكوين الأطر النسائية سواء داخل المؤسسات التعليمية، أو بشراكة مع الجمعيات الشبيبية والثقافية والتربوية وأندية حقوق الإنسان، لنشر ثقافة المساواة والتربية على المواطنة.

2- حول مفهوم الاقتصاد التضامني:

أدى التحول التاريخي في العديد من البلدان العربية من النظم الاشتراكية والشعبوية، إلى السياسات الرأسمالية الليبرالية عبر الإصلاح الاقتصادي وبرنامج التقويم الهيكلي، إلى تحلل كثير من جوانب العقد الاجتماعي، والمسؤولية الاجتماعية لدولة الخدمة الاجتماعية، التي رفضت يدها من كل ما هو اجتماعي، وقد تفاقم الوضع مع ما شهده الاقتصاد العالمي وخاصة في جانبه المالي من أزمات متتالية، حيث تفاقم الفقر؛ وتدهور المستوى المعيشي للطبقة الفقيرة؛ وانهارت الطبقة الوسطى؛ وارتفعت نسب البطالة إلى معدلات صاروخية، خاصة في صفوف الشباب المتعلم والنساء، ومن هنا فقد كان على شرائح واسعة من المواطنين -أغلبهم من الشباب والنساء والمهمشين- والذين اعتمدوا من قبل على الدولة، أو على مؤسسات مانحة، أن يبتدعوا معايير اجتماعية وشيفرات ثقافية جديدة لمقاومة الأشكال اليومية للفقر والعجز والتميش.

في هذا السياق، صرح الاقتصادي 'جوزيف ستيجليتز' Joseph E. Stiglitz في مداخلته ضمن أشغال المؤتمر الذي نظمه "المركز الدولي للأبحاث والمعلومات حول الاقتصاد العمومي والاجتماعي والتعاوني [ياشيبيلية](#) في سبتمبر 2008، بأن "نموذج المستقبل هو وجود اقتصاد متوازن، بقطاع خاص تقليدي وقطاع عمومي فعال، واقتصاد اجتماعي في طور التقدم"، ومن ثم تزايد الاهتمام بالبحث عن سبل ناجعة لتجاوز أزمات الاقتصاد التقليدي؛ وخلق اقتصاد متوازن؛ ووضع سياسات سليمة كفيلة بتقليص الفوارق؛ وإدماج الفئات المهمشة؛ وتوزيع الدخل، مع الحرص على ضمان مشاركة واسعة تمتد إلى فئات المجتمع الأكثر فقرا وهشاشة من النوعين الاجتماعيين، المشاركة الكاملة في الفرص المتاحة، ومن ثم المساهمة في نجاح التنمية.



وكان من نتائج هذه التحولات ظهور فاعل جديد في المجال الاقتصادي هو 'الاقتصاد التضامني'، حيث ساعدت الأزمات الاقتصادية العالمية خلال العقد الأول من الألفية الثالثة على الاعتراف به كقطاع قائم بذاته، وكنمط خاص للملكية وسائل الإنتاج وإعادة توزيع الدخل. ومن ثم نشأ هذا النوع من الاقتصاد كنشاط يتقاسم فاعلوه الوسائل والطاقات المتاحة للإنتاج، وكذا الخيارات الفائضة عن عملية الإنتاج. وجدير بالذكر أن نشير هنا إلى أن مصطلح 'الاقتصاد التضامني'، قد مر بعدة مراحل، فحتى ثلاثينات القرن 19، ظل المصطلح مقاربا لمعنى الاقتصاد السياسي، الذي يعني "دراسة الظواهر الاقتصادية في المجتمع، بدون دلالات إضافية أو معنوية"⁷، وفي العام 1830 نشر الاقتصادي الليبرالي 'شارل دينوير Charle Dunoyer بحثا في موضوع الاقتصاد، شرح فيه الأسباب التي تتأتى للإنسان بفضل استعمال قواه بحرية وقوة أكبر، واستبدل فيه مصطلح الاقتصاد السياسي، بمصطلح الاقتصاد التضامني، ومن ثم بدأ المصطلح يأخذ أبعادا جديدة، وتدرجيا اكتمل السياق العلمي للاقتصاد الاجتماعي مع الرواد الاشتراكيين الأوائل أمثال سان سيمون Saint Simon و بيير جوزيف برودون Proudhon Pierre-Joseph.

ويرجع الفضل في صمود نموذج الاقتصاد التضامني، أمام سطوة وهيمنة الاقتصاد التقليدي، إلى التزامه الصارم بمبادئه الأساسية الكونية، التي وضعها اثنان وعشرون رائدا في مجال الاقتصاد الاجتماعي منذ سنة 1844 في مدينة 'رودايل' بإنجلترا، والتي أصبحت المرجع الأساسي 'للاتحاد الدولي للتعاقد'، وبفضل إضافته النوعية في المجال التنموي على مستوى الإنتاج والتوزيع والاستهلاك كما في مجالي الحوكمة والتمويل. ومن ثم أصبح مصطلح "الاقتصاد التضامني" يعني بشكل دقيق ومحدد "مجموع المبادرات والمؤسسات، ومبادرات الطبقة العاملة، الخاصة أو العمومية، المتقاطعة مع التطور الاجتماعي-خاصة التطور في الحالة الاجتماعية لأفراد الطبقة العاملة الحضرية"⁸، ثم توسعت منظومة الاقتصاد التضامني بمختلف مكوناتها (تعاضديات وتعاونيات وجمعيات

7 François Espagne ; Economie Sociale et Solidaire : histoire et valeurs, Forum régional de L'emploi dans L'économie social et solidaire en Rhone-Alpes Lyon, 11 janvier 2008, p2
8 1- Ibidem; p.3-2.



ومقاولات اجتماعية ومنظمات التجارة العادلة..) لتشمل كل نشاط اقتصادي تراعى فيه الغاية الاجتماعية والمجتمعية لنشاط المؤسسة.

من هنا عرفت 'منظمة العمل الدولية' هذا القطاع باعتباره "مجموعة من المقاولات والهيئات، وخصوصا التعاونيات والتعاضديات والجمعيات والمؤسسات والمقاولات الاجتماعية، التي تقوم على مبادئ التضامن والمشاركة، والتي تتميز بإنتاج السلع والخدمات والمعارف، مع الحرص، في الوقت ذاته، على تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية"⁹، ثم تواترت التعريفات والمصطلحات تبعا للسياقات التاريخية والجغرافية، والتوجهات المؤسسية، بحيث اتخذت تسميات مختلفة فنجد مثلا: المنظمات غير الهادفة للربح في أمريكا؛ والقطاع التطوعي بالمملكة المتحدة؛ والاقتصاد الاجتماعي والتضامني في حوض المتوسط؛ والاقتصاد الشعبي واقتصاد التنمية المحلية في أمريكا الجنوبية؛ وأحيانا أخرى نتحدث عن قطاع مرافق للقطاعين العام والخاص.

بالنسبة للمغرب تم تعريف الاقتصاد التضامني حسب 'المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي'، وذلك وفق التحديد التالي: "يعبر الاقتصاد الاجتماعي والتضامني عن مجموع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية التي تنتظم في شكل بنيات مهيكلية أو تجمعات لأشخاص ذاتيين أو معنويين، بهدف تحقيق المصلحة الجماعية والمجتمعية، وهي أنشطة مستقلة تخضع لتدبير مستقل وديمقراطي وتشاركي، يكون الانخراط فيه حرا. كما تنتمي إلى الاقتصاد الاجتماعي والتضامني جميع المؤسسات التي تركز أهدافها الأساسية بالدرجة الأولى على ما هو اجتماعي، من خلال تقديمها لنماذج مستدامة ومدمجة من الناحية الاقتصادية، وإنتاجها سلعا وخدمات تركز على العنصر البشري، وتندرج في التنمية المستدامة ومحاربة الإقصاء"¹⁰.

نستنتج من ذلك أن الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بالمغرب، يعتبر قطاعا ثالثا يؤسس مع القطاعين العمومي والخاص نموذجا تنمويا، غايته تحقيق التوازن بين متطلبات الجدوى الاقتصادية؛ وقيم العدالة الاجتماعية والتضامن؛ ويعالج عدم المساواة جغرافيا (بين المناطق النشيطة والمهمشة، وبين المناطق الحضرية والقروية)

⁹ الاقتصاد الاجتماعي والتضامني: رافعة لنمو مدمج، تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، إحالة ذاتية رقم 2015/19، ص39.

¹⁰ نفسه، ص42.



تحديات و آفاق الاقتصاد التضامني بالجهة الشرقية في ظل مقاربة النوع الاجتماعي

وبشريا (بين النوعين الاجتماعيين أي النساء والرجال)، وقطاعيا (بين المقاولات)، وهي أهداف دعت إلى تحقيقها المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، كما نصت عليها مجموع الخطابات الملكية منذ العام 2005.



ثانيا: النوع الاجتماعي وإشكالية الإدماج/ الاستبعاد الاقتصادي

1- النوع الاجتماعي، ومقاربة التنمية الاقتصادية:

أكدت التجارب والدراسات المختلفة حول نظرية التنمية الاقتصادية ورأس المال البشري، بأن حضور النوعين الاجتماعيين –النساء والرجال- يعدّ أحد أهم العناصر اللازمة توافرها لتحقيق القدر من التنمية، مع الأخذ في الاعتبار أهمية العناصر الأخرى. حيث طور 'جاري بيكر' Gary S. Becker¹¹ وآخرون من أصحاب نظرية رأس المال البشري خلال عقد الستينات 'اقتصاد الأسر المعيشية الجديدة' والذي ولأول مرة طبق مفاهيم ونماذج السوق في تحليل إنتاج الأسر المعيشية ومسألة تخصيص الوقت، وقد استخدمت هذه الأدوات الجديدة لتوضيح تقسيم العمل، على أساس الجنس وسلوك السوق لأفراد الأسرة المعيشية، والفروقات بين الذكور والإناث في هذه الأمور. كما طرح كتاب الاقتصادية الدنماركية استر بوسروب Ester Boserup¹² عن دور النساء في التنمية الاقتصادية، نقطة تحول مهمة في النظر إلى أثر استراتيجيات التنمية والتحديث على تقسيم العمل التقليدي بين الرجال والنساء في الإنتاج، إذ أشارت بوضوح إلى مدى استمرار مساهمة تقسيم العمل التقليدي في تعزيز موقع المرأة الدوني في مجال العمل الإنتاجي، ومن ثم استخلصت 'بوسروب' أن إدخال وسائل إنتاج حديثة على الزراعة تميل إلى زيادة الدور الإنتاجي للرجال وتهميش عمل النساء، نظرا لتخلف المرأة التاريخي في القطاعات المختلفة (التعليم، التدريب، اكتساب المهارات والخبرات..)، ولذلك تم الانتباه إلى ضرورة تدريب وتمكين النساء من الخبرات والمهارات الضرورية لخوض غمار السوق والشغل.

ونظرا لتراجع مقاربي المرأة والتنمية ومقاربة المرأة في التنمية بفعل الثغرات والمشاكل المرتبطة بهما، حيث تم التركيز من خلالهما على زيادة مشاركة المرأة وإثقال كاهلها دون تمكينها، تم تبني مقاربة النوع الاجتماعي والتي نصت على ضرورة التحول من تنمية النساء الى تنمية النوع الاجتماعي –أي النساء والرجال- سواء بسواء، باعتبار أنّ

11 Voir le livre de Gary S. Becker , Human Capital: A Theoretical and Empirical Analysis, with Special Reference to Education. Chicago, University of Chicago Press.

12 Voir le livre de Ester Boserup: La Femme face au développement économique (avec Marie-Catherine Marache, coll. Sociologie d'aujourd'hui, Puf, 2001, Édition originale en anglais: Woman's Role in Economic Development. London and New York, 1970.



عدم إدماج النساء بكافة الأنشطة الحياتية، هو نتيجة لسياسة المجتمع السلطوية والتي لا تؤثر سلبا على النساء فقط وإنما على الرجال أيضا.

ويرتبط النوع الاجتماعي عموما بحالات اللامساواة في النفوذ وفي إمكانية الاستفادة من الخيارات والموارد لصالح الرجال دون النساء، وهو ما تسبب في مشاكل اجتماعية وإنسانية واقتصادية لا حصر لها، من قبيل ارتفاع الأمية والفقر والهشاشة والبطالة وغيرها، في الوقت الذي دلت فيه التجربة التاريخية على أن خبرات الذكور تختلف عن خبرات الإناث، وشكل مشاركة كل منهما في المجتمع يختلف عن الآخر، ولذلك فحضور كل منهما ضروري، كل حسب طبيعته وخصائصه، "حيث لا تتاح لهم نفس الفرص ولا يعرفون نفس الممارسات، لذلك فهم وهن لا يعبرون عن نفس القيم والآراء، كما لا يعبرون عن نفس الأنماط السلوكية"¹³، ولذلك وجب أن يحضروا جنبا إلى جنب، من أجل إعادة هندسة المجتمع وتشكيله وفق خطط ترقى إلى مستوى التحدي الراهن والمتمثل في مستحقات الألفية الثالثة، والتي تفرض مزيدا من الخبرات والقدرات المعرفية والمهنية التي ينبغي توفرها في الطاقات الإنتاجية.

2- النوع الاجتماعي ومقاربة الاقتصاد التضامني:

الاقتصاد الاجتماعي والتضامني والشعبي يحيل على مسمى واحد وهو نوع من الاقتصاد الذي يتمحور حول البشر وليس رأس المال والربح، وإذا كان الهدف الأساس لأي نشاط اقتصادي هو "استغلال الطاقات المتاحة لإنتاج السلع..حيث يشكل الإيراد المتأتي من عملية بيع هذه السلع المصدر الأساسي لنشأة الرفاهية"¹⁴، فإن الاقتصاد الاجتماعي الذي محوره البشر يسخر الأدوات والمنافع الاقتصادية لخدمة الغايات الاجتماعية، وتحقيق الرعاية والتكافل، ومن ثم الوصول إلى أكبر عدد من الفاعلين الاقتصاديين غير التقليديين وتمكينهم، خاصة الشرائح المجتمعية الواقعة تحت تأثير الفقر والهميش والهشاشة وعدم المساواة، "ومن هذه الجهات النساء وهن من أبرز

13 Monlay Tremblay, Rejean Pelletier, 1995, que font elle en politique? Canada: presse universitaire Laval, p 3

¹⁴ هورست أفهيلد، اقتصاد يغدق فقرا: التحول من دولة التكافل الاجتماعي إلى المجتمع المنقسم على نفسه، ترجمة عدنان عباس علي، عالم المعرفة، عدد 335، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، يناير 2004، ص282



المساهمات في مبادرات الاقتصاد الاجتماعي التضامني، كمجموعات الادخار، والمبادرات الزراعية، والمؤسسات الاجتماعية¹⁵. وضمن هذا التوجه يصبح الاقتصاد التضامني أداة فعالة لمعالجة عدم المساواة بين النوعين الاجتماعيين، وتمكين المرأة التي تكون عادة في أسفل السلم الاجتماعي، ومستعدة اقتصاديا واجتماعيا من الموارد والإمكانات الاقتصادية الضرورية.

وفي الوقت الذي تتأكد فيه اللامساواة بين النوعين الاجتماعيين محليا ووطنيا وبصفة ملحوظة، حيث تمس البطالة النساء أكثر من الرجال- إذ "تبلغ بطالة النساء 30،7% بالوسط الحضري و47% بالوسط القروي، مقارنة بالرجال حيث تبلغ النسبة 18،4% بالوسط الحضري و15% بالوسط القروي"¹⁶- تظهر مبادرات محلية متعددة تقودها النساء وتهتم بالتعاون والتضامن الاقتصادي والاجتماعي، وتحدد غاياتها في التمتع العادل بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الأساسية لنساء الجهة. والتعاون بهذا المعنى لا يعني الخضوع أو الاتباع المطيع لشخص ما هو القائد، وإنما هو ذلك التعاون القائم على احترام وتقدير قيمة الاختلاف، حيث "يغدو التعاون عملية أخذ وعطاء فعالة بين النظراء..ويزيد من الكفاءة عن طريق المشاركة في الموارد المادية والمسعى الجماعي، ويدعم مقاربة تعدد السبل للمشاكل، ويفسح المجال أمام استخدام الموارد والطاقة استخداما ذا إنتاجية أعلى"¹⁷، ومن ثم يطرح الاقتصاد التضامني بالنسبة لنساء الجهة، كبديل يتسق مع مبادئ التكافل والتعاون، "ما يساهم في توطيد قيم التضامن والعدالة الاجتماعية والمشاركة، ومن ثم يتحول الاقتصاد التضامني وسيلة تمد النساء بالقدرة على البقاء والأمن المالي"¹⁸.

إزاء قضية بهذا الحجم برزت العديد من المبادرات والحملات المحلية والوطنية للمطالبة بتمكين النساء وإيجاد بدائل اقتصادية مناهضة للعنف والفقر ومكرسة للمساواة. وطرح الاقتصاد التضامني كحل فعال للاهتمام بالنساء المهمشات والفقيرات والمقصيات من دائرة الإنتاج الاقتصادي ومنافعه، وبهذا يمكننا تفسير الإقبال

15 الاقتصاد الاجتماعي التضامني أداة لتحقيق العدالة الاجتماعية، العدد 4، سلسلة السياسات العامة، أوراق موجزة، بيروت: الأمم المتحدة الإسكوا، 2014، ص3

16 البحث الوطني حول التشغيل 2014، مونوغرافية جهة الشرق، المندوبية السامية للتخطيط، المديرية الجهوية لجهة الشرق، مارس 2016، ص87

17 ليندا جين شيفرد، ص240

18 الاقتصاد الاجتماعي التضامني أداة لتحقيق العدالة الاجتماعية، ص2



تحديات و آفاق الاقتصاد التضامني بالجهة الشرقية في ظل

مقاربة النوع الاجتماعي

الكبير للنساء -خاصة من يوجدن في وضعية هشّة (الفقر، والبطالة ومحدودية التعليم)- على الانخراط في هذا الشكل من الاقتصادات، وذلك راجع للأسباب التالية:

- يخلق الاقتصاد الاجتماعي فرصا مستقرة وشروطا كريمة للعمل لصالح النساء؛
- الدمج بين الاقتصاد التضامني ومسألة النوع الاجتماعي يضمن المساواة المهنية ويقلص الهشاشة والاستبعاد الاجتماعي؛
- تميل النساء للانخراط في الاقتصاد التضامني، بدل أشكال العمل الهشّة الأخرى (العمل المؤقت، العمل غير المقتن، العمل قليل الأجر..)؛
- تمتلك النساء رؤية ومشروعاً مجتمعياً خاصاً من خلال الخبرات التي اكتسبها في العديد من المجالات، و حضورهن في الاقتصاد التضامني كفيل بتطويره وإبداع نماذج اقتصادية نوعية؛
- نتيجة الأزمات الاجتماعية المرافقة للأزمات الاقتصادية ومنظومة الاقتصاد الليبرالي المؤسسة على التقسيم الجنسي للعمل -إذ كانت النساء أولى المُسرّحات من العمل- أصبح الاقتصاد التضامني حلاً أو بديلاً للنمط التقليدي القائم على اللامساواة الاجتماعية والجنسية.



ثالثا: النوع الاجتماعي وديناميات الاقتصاد التضامني بالجهة الشرقية:

1- التعاونيات:

التعاونيات هي شكل من أشكال الاقتصاد التضامني الفاعلة بالجهة الشرقية، وهي تؤمن العديد من فرص العمل في مختلف مدن وقرى الجهة، وتساهم في الحد من الفقر والهشاشة بالنسبة للنساء، كما تدعم العديد من الغايات الإنمائية، سواء من حيث عدد مناصب الشغل التي تخلقها، أو من حيث مشاركتها في التنمية الاقتصادية والادماج الاجتماعي، وقد عرفت التعاونيات بالجهة تطورا ملحوظا منذ إنطلاق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، مستفيدة من التقاليد المتجذرة في المجتمع المغربي القائمة على التعاون والتكافل والتضامن، ويعرف القانون الجديد 112.12 المحدد للنظام الأساسي للتعاونيات هذه الأخيرة كالتالي. "جماعة تتألف من أشخاص ذاتيين أو اعتباريين أو هما معا اتفقوا أن ينظم بعضهم إلى بعض لإنشاء مقاولة تتيح لهم تلبية حاجاتهم الاقتصادية والاجتماعية، وتدار وفق القيم والمبادئ الأساسية للتعاون المتعارف عليها عالميا"¹⁹.

ويتألف النسيج التعاوني العام بالجهة الشرقية حسب المندوبية السامية للتخطيط ووفق إحصاءات 'المندوبية الجهوية للصناعة التقليدية' "من حوالي 5064 تعاونية، تأتي في مقدمتها عمالة وجدة أنكاد بمعدل 2391 تعاونية، مرفوقة بعاملة الناظور بمعدل 1348 تعاونية"²⁰، ووفق إفادات 'مكتب تنمية التعاون بوجدة'، يتزايد عدد التعاونيات بالجهة باستمرار، وتستقطب بصفة خاصة النساء ومنتجي القطاعات غير المهيكلة من ذوي الدخل المحدود، وتشمل أنشطتها مجالات متعددة، فإلى جانب التخصصات التقليدية كالزراعة (تربية الأغنام والماعز والأرانب، تسمين العجول، وتربية النحل..) والصناعة التقليدية (الخياطة، والحياكة والخزف..) والمواد الغذائية (الخبز، الحلويات، الكسكس..)، أصبحت التعاونيات حاليا تقتحم مجالات جديدة، وتتجه إلى ميادين ذات ميزة تنافسية في السوق كالأعشاب الطبية والزيت، والتوابل، والصابون والخدمات الاجتماعية..، حيث أكد 'عزيز جبيلو' مدير 'الدراسات والتعاون والتشريع بالوزارة المكلفة بالشؤون العامة والحكامة' أن نسبة التعاونيات بالجهة

¹⁹ الاقتصاد الاجتماعي والتضامني رافعة لنمو مدمج، ص52

²⁰ https://www.hcp.ma/region-oriental/docs/ASR2011/5c_ind_et_art2010.pdf



الشرقية "تمثل 10% على المستوى الوطني، وتحتل المرتبة الثانية بعد جهة سوس ماسة"²¹، وتستقطب هذه التعاونيات الفئات الأكثر هشاشة خاصة النساء، كما أنها تنتشر في أكثر مناطق الجهة فقرا واستبعادا، حيث يأتي إقليم جرادة في أعلى الترتيب من الناحية المجالية، إذ "يبلغ معدل الفقر به نسبة 31,4% كأعلى نسبة للفقر بجماعة أولاد سيدي عبد الحاكم"²²، وتبلغ نسبة الفقر بالإقليم بصفة عامة " 11,3% والهشاشة 23,6% حسب خريطة الفقر النقدي"²³. حيث اعتمدت خريطة الفقر لسنة 2014 المقاربة النقدية للفقر والهشاشة، "إذ يقاس الفقر بحساب عتبة تغطية النفقات اللازمة لإشباع الحاجيات الغذائية للأسرة مع زيادة منحة غذائية، في حين تقاس الهشاشة برفع عتبة الفقر ب1,5 مرة"²⁴.

ضمن هذا التوجه، يصبح الاقتصاد التضامني مطلباً ملحا لتقليص نسب الفقر والهشاشة واللامساواة الاجتماعية والمجالية والقطاعية، والتي يعاني منها النوعين الاجتماعيين أي النساء والرجال معا، ولذلك نجد أنه من حيث عدد التعاونيات نسبة إلى عدد السكان تستقطب جرادة أكبر عدد، حيث يبلغ "عدد التعاونيات الإنتاجية بالجهة 893 تعاونية، وتختص النسوية منها بقطاعات الخياطة والنسيج، والمنتجات الغذائية والعمود والزيوت الطبية.."²⁵، و "يبلغ عدد التعاونيات الناشطة في "مجال الصناعة التقليدية 15 تعاونية ينشط فيها 177 منخرطاً"²⁶، في الوقت الذي يبلغ فيه عدد التعاونيات النسوية المشغلة بقطاع الصناعة التقليدية بإقليم جرادة "108 تعاونية يشتغل أغلبها في قطاعات النسيج والزراعي، والحياكة والخياطة والطرز، والحلفاء"²⁷، وذلك نسبة

21 سعيد الطواف، تعاونيات وجمعيات تنشط في مجال الاقتصاد التضامني تقاوم من أجل البقاء، جريدة المساء، العدد 33867، نشر بتاريخ 02 - 11 - 2011

22 البحث الوطني حول التشغيل 2014، ص 19

23 مونوغرافية إقليم جرادة، المندوبية السامية للتخطيط، المديرية الجهوية لجهة الشرق، ماي 2018، ص 31

24 نفسه، ص 30

25 الاقتصاد الاجتماعي والتضامني رافعة لنمو مندمج، ص 59

26 النشرة الإحصائية لجهة الشرق، المندوبية السامية للتخطيط، المديرية الجهوية لجهة الشرق، 2016، ص 64

27 نفسه، ص 64



إلى "عدد السكان الذي يبلغ 108727"²⁸، مقابل ذلك "يتوفر إقليم وجدة على 35 تعاونية في مجال الصناعة التقليدية"²⁹ نسبة إلى "عدد السكان الذي يبلغ 551767"³⁰.

ومن خلال مقابلة ميدانية³¹، أكدت عدد من المنخرطات في التعاونيات الإنتاجية أن هذه المبادرة النسائية والتي تدخل في إطار تنشيط ودعم الاقتصاد التضامني، قد ساهمت بشكل كبير في تحسين ظروف عيشهن، والارتقاء بوضعهن المادي والاجتماعي وتحسين ظروف أسرهن المعيشية والحياتية، مؤكدات أن هذه التكتلات الاجتماعية - كتعاونية 'قصر موي تاديغوست' والتي تضم 58 منخرطة- قد أفسحت لهن مجالاً أيضاً للاستفادة من برامج محاربة الأمية والتكوين والتأطير المهني، وتحسين مستواهن المعرفي والثقافي، وهو الأمر الذي ينطبق أيضاً على التعاونيات النسوية بالجهة الشرقية إلى حد كبير.

2- الجمعيات:

تعد الجمعيات تجسيدا فعليا لغايات وأهداف الاقتصاد التضامني، بحكم التصاقها بهموم وتطلعات النوعين الاجتماعيين، وتبدو هذه الأهمية محورية عند الاهتمام بالفئات الضعيفة اجتماعيا(النساء)، وكذا الساكنة المهمشة في المناطق النائية، حيث تختفي العديد من مظاهر التأطير لهؤلاء المواطنين، سواء كان تأطيرا من قبل مؤسسات الدولة أو الأحزاب السياسية، وعليه تصبح الجمعيات الفضاء الأساسي والملجأ الرئيسي الذي يُمكن المستبعدين اقتصاديا واجتماعيا من طرح قضاياهم وانشغالهم.

ويعرف الظهير الشريف رقم 1.58.376 الجمعيات كما يلي: "هي اتفاق لتحقيق تعاون مستمر بين شخصين أو عدة أشخاص لاستخدام معلوماتهم أو نشاطهم لغاية غير توزيع الأرباح فيما بينهم"³²، وعلى الرغم من أن الاهتمام بالتنشيط الثقافي والرياضي والأعمال الخيرية يأتي على رأس اهتمام الجمعيات المحلية، إلا أن إطلاق العديد من

28 مونوغرافية جهة الشرق، ص15

29 النشرة الإحصائية لجهة الشرق، ص64

30 مونوغرافية جهة الشرق، ص15

31 المقابلة أجريت مع مجموعة من النساء الناشطات في مجال التعاونيات الانتاجية الخاصة بالنسيج والأغذية وتسمين العجول وتربية الأغنام بالجنوب (إقليم الراشدية، كلميمة ومرزوكة) واللائي أشرفت على تكوينهن في موضوع المنتجات الغذائية وغير الغذائية بصفتي مؤطرة في مجال النوع الاجتماعي معتمدة من طرف مكتب اليونسيف، بتاريخ 30 أكتوبر 2018

32 الاقتصاد الاجتماعي والتضامني رافعة لنمو مندمج، ص67



المشاريع التنموية وطنيا وجهويا قد فرض ظهور نوع من الجمعيات التعاونية أو التضامنية والتي تسعى إلى ضمان الرفاهية الاقتصادية لأعضائها، وتوزيع المنافع والأرباح المحصلة بطريقة ديمقراطية.

وبتحفيز من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، والتعديلات القانونية التي خولت للجمعيات المغربية حق الاعتراف بالمنفعة العامة، ومكنتها من الاستفادة من المنح والتمويلات الأجنبية والصناديق الخاصة، تمكنت الجمعيات من وضع برامجها التنموية، "وبرهنت في السنوات الأخيرة، على دينامية نشيطة في التعبئة التشاركية لمختلف شرائح الساكنة النشيطة، من خلال تنوع مجالات تدخلها"³³، وذلك من أجل تفعيل مقتضيات التنمية المحلية، وتقليص مظاهر الفقر والهشاشة بالمناطق الأكثر تأثرا، وتوفير الدعم التقني واللوجستيكي والمالي للنساء من أجل إطلاق مشاريعهن الاقتصادية والتعاونية.

وفي غياب إحصاءات دقيقة حول عدد الجمعيات الوطنية والمحلية الناشطة في المجال الاقتصادي، توجه الاهتمام خاصة إلى تحديد التوزيع المجالي للجمعيات، الذي وضع الجهة الشرقية في المرتبة الثانية من حيث عدد الجمعيات بنسبة 8%³⁴. وقد انخرط ما يفوق ثلث هذه الجمعيات بكثافة في محاربة الهشاشة والتمييز والفقر، من خلال وضع ومواكبة مشاريع مدرة للدخل، ملائمة لظروف النساء بالجهة سواء في العالم القروي أو الحضري، حيث تنخرط النساء القرويات في مشاريع تربية النحل والماعز وتسمين العجول وإنتاج الألبان والأجبان كما هو جار بالقري إقليم بركان، ومشاريع إنتاج الخبز والحلويات والكسكس، والخياطة التقليدية والعصرية بالمدن، "ويتعلق الأمر عموما، إما بجمعيات أنشأها أشخاص ينتمون إلى نفس الجماعة (حي أو دوار) ويتوفرون على مستوى دراسي أو ثقافي يسمح لهم بالتواصل بشكل جيد، وحشد التآزر والتمويل، أو بجمعيات وطنية منخرطة في برامج تنموية عن طريق شراكات وطنية ودولية، أو بجمعيات للقروض الصغرى تساهم في تمويل بعض الأنشطة المدرة للدخل"³⁵، وقد بلغت بعض الجمعيات بالجهة نتيجة قدم تأسيسها، وتوسع أنشطتها وتمويلها أن تحولت إلى

33 نفسه، ص 68

34 الاقتصاد الاجتماعي والتضامني رافعة لنمو مندمج، ص 69

35 نفسه، ص 71



شبه منظمة محلية، بل وانشقت عنها مؤسسات أخرى، كمؤسسات التمويل المصغر، ومثال ذلك جمعية 'أمل تندرارة' والتي تأسست سنة 1991، وفي ظرف 20 سنة تمكنت من هيكلة عدد من الجمعيات والتعاونيات الناشطة في مجال الاقتصاد التضامني بمختلف مدن وقرى الجهة، وبلغ رقم معاملاتها ملايين الدراهم، وبحكم انضمامي إلى الجمعية في سنوات 2009-2012 كمنسقة للنوع الاجتماعي في إطار مشروع Dinamique pour L'emploi الذي مولته منظمة إسكود ISCOD الإسبانية، فقد عملنا على تأطير وتكوين عدد من النساء المهمشات والفقيرات خاصة من المطلقات والأرامل، اللاتي خضنا تجارب نوعية في مجال المشاريع المدرة للدخل، وأفصحن عن إرادة وجدية عالية للتعاون والتكافل فيما بينهن، بل وإشراك المزيد من النساء في كل مرة يسمح فيها المشروع بتوليد فائض ربح جديد. إلا أنه في السنوات الأخيرة ونتيجة تغير الظروف الجهوية والعالمية، وضعف التمويل، وتبدل المقاربات الوطنية والمحلية، تراجع إشعاع الجمعية ونفوذها، ومع ذلك لا تزال بعض المبادرات التنموية في المجال، تؤكد الأثر الفعال الذي تركته الجمعية في هذه النوع من الاقتصاد.

3- المقاولات الاجتماعية:

تعتبر المقاولات مكونا آخر يضاف إلى مكونات الاقتصاد التضامني، وهي تستند على المبادرات الإبداعية، والأفكار الخلاقة لأعضائها، الذين يتعين عليهم، الانتقال إلى مستوى رواد الأعمال، والتركيز على ما هو محلي، وما هو ذا مردودية وعوائد اجتماعية واقتصادية تستفيد منها شرائح مجتمعية. وتنشأ المقاولات الاجتماعية عن حاجات اجتماعية محلية، تبلور لتجاوزها تصورات ومقترحات مناسبة، مستعملة الأنشطة الاقتصادية، وهي بذلك تختلف عن المقاولات التقليدية بخصائص من بينها الإبداع والتميز، والابتكار الاجتماعي، والتمكين الاقتصادي والمالي، الموجه نحو أولويات بشرية ومجتمعية غايتها إحداث أثر إيجابي في المجتمع.

وكغيرها من المفاهيم المعالجة في هذا البحث، لا يوجد إجماع حول تعريف المقاولات الاجتماعية، غير أن معظم التحديدات -بما فيها تعريف 'وكالة دعم المبادرات السوسيو اقتصادية' AVISE وتعريف 'المدرسة العليا للعلوم الاقتصادية والتجارية' بفرنسا ESSEC وتعريف 'منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية' OCDE، وتعريف 'المنظمة



الدولية لنشر المقابلة الاجتماعية 'ASHOKA- تصب في نفس الاتجاه وهو تحقيق المصلحة الجماعية، وضمان التكافل وتقاسم الخيرات على أوسع نطاق، ويدخل تحقيق المنفعة الاجتماعية والبيئية، وترسيخ ثقافة الحكامة والتشاركية ضمن أولويات المقابلة الاجتماعية أيضا، ووفقا 'لمارتن وسبورغ' *Martin Wesbourg*، "يهدف رواد الأعمال الاجتماعية إلى تحقيق قيمة مضافة بشكل أرباح على نطاق واسع، تستفيد منها شريحة كبيرة من المجتمع إن لم يكن المجتمع بأكمله، فزيادة الأعمال الاجتماعية تساهم في معالجة مشاكل تهميش واستبعاد شرائح تفتقر إلى الوسائل اللازمة (الاقتصادية والاجتماعية) لتحقيق أهداف تنشدها، كتوليد الدخل والنمو"³⁶.

على مستوى المغرب عامة تبقى التجارب التي سارت في هذا الاتجاه محدودة جدا، وتزداد ندرة هذا النموذج من الاقتصاد التضامني، عندما نوطنه جغرافيا واجتماعيا، ونربطه بالجهة الشرقية وبالنساء، وتبقى بعض التجارب الواعدة في المجال هي تلك التي أقدمت عليها المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، وبشراكة مع عدد من الهيئات المتمكنة جغرافيا وماديا من أجل تحويل بعض الجمعيات والتعاونيات إلى مقاولات اجتماعية، مع الحفاظ على طابعها التطوعي والاجتماعي، استجابة إلى التوصية التي قدمها الخبير لدى البنك الدولي السيد 'دييغو أنخيل أوردينولا' *Diego Angel Ordinola*، لدعم بعض الجمعيات بهدف مساعدتها على أن تتحول إلى مقاولات اجتماعية، مؤكدا أن الجمعيات بالمغرب "تتوفر على طاقات وإمكانات هائلة تخول لها أن تصبح مقاولات اجتماعية، وتساهم في خلق مناصب شغل لائقة، وتحسين ولوج السكان المعوزين للخدمات الاجتماعية خاصة منها الصحة والتعليم".

ونمثل لهذا النوع بمقابلة نسائية بجرادة لتصنيع الأغذية المنزلية، وقد ضمت عند بداية تأسيسها سنة 2010، 14 منخرطة، بتمويل مالي من المبادرة، ودعم لوجيستيكي من طرف التعاون الوطني، ودعم تقني من طرف جمعية 'أمل تندرارة'، كما أنشئت مقابلة أخرى بأقليم إقليم بركان، واختصت في جمع الأكياس البلاستيكية التي كانت تلوث البيئة وتشوه جمالية المنطقة، والعمل على تدويرها من أجل إنتاج حقائب نسائية ومحافظ وأحذية، وقد حصدت

³⁶ الاقتصاد الاجتماعي والتضامني أداة لتحقيق العدالة الاجتماعية، ص 5



هذه المبادرة الخلاقة عدة جوائز دولية، إذ قدمت حلولاً بيئية وبشرية، بتقليص النفايات البيئية، وإدماج عدد كبير من النساء في مختلف مراحل الإنتاج، من جمع الأكياس إلى تنظيفها ثم تدويرها. إضافة إلى مجموعة أخرى وإن كانت محدودة، من المقاولات النسائية الاجتماعية والتي تنتشر بمختلف أنحاء الجهة.

غير أن هذه المبادرات لا تزال تواجه تحديات جسيمة، أهمها عدم توفر بيئة مناسبة، وعدم الاهتمام الكافي بالبدائل الاقتصادية والابتكارية، التي هي أساس بناء المقاولات الاجتماعية، كما أنه من الناحية الجغرافية، يعتبر القطاع المقاولاتي بالجهة الشرقية ضعيفاً ومحدوداً ومسالكه صعبة، على الرجال فبالأحرى تلك التي تقودها النساء، وهو ما يؤكد استمرار وجود الاختلال وانعدام التوازن اجتماعياً وجغرافياً وقطاعياً، ليس من المنظور العددي فقط وإنما من منظور القوة والتمكين السوسيو اقتصادي أيضاً، وعليه يتعين على المؤسسات والمنظمات الناشطة في القطاع، بذل مزيج من الجهد والتأطير، وتوسيع شبكة الاقتصاد التضامني ومكوناته بمختلف قرى ومدن الجهة، لمعالجة كل أشكال التفاوت والاستبعاد التي لاتنفك تتنامى وتعمق وتهدد النسيج المجتمعي ككل.



خاتمة:

إن ترسيخ مقاربة النوع الاجتماعي ضمن آليات الاقتصاد التضامني ومكوناته بالجهة الشرقية، ينبغي أن يقوم على فهم الأدوار النسائية والسياقات الاجتماعية والجغرافية والاقتصادية المحيطة بها، وذلك من شأنه أن يمنح نساء الجهة مرئية visibilité أكبر، ويفسح المجال أمامهن لمشاركة بشكل عادل ومنصف في مختلف الأنشطة المجتمعية، مما يعود بالفائدة ليس عليهن فقط وإنما على المجتمع بشكل عام.

ما قد يمكن مستقبلا من إحداث تغييرات في التدابير والإجراءات المتحيزة ضد النساء، وإعطائهن فرصة للمساهمة في صنع القرار داخل المجال الاقتصادي، بل والتمكين لهن فيه بقدر أوسع وأشمل، ومن ثم توزيع مصادر القوة داخل المجتمع على قدر من المساواة والتوازن، وأخيرا، فإن أهمية الاقتصاد التضامني بالجهة يتجاوز القضايا الاقتصادية، إلى الاجتماعية إذ يعمل على تأهيل رأس المال البشري وخفض معدلات البطالة، وتقليص الفجوات المعرفية والتقنية والمادية والجغرافية، وضمان التمكين السياسي والاجتماعي لجميع الشرائع المجتمعية، وهو ما سيقود في نهاية المطاف الأفراد إلى الرضى النفسي، وإلى الأمن والاستقرار الاجتماعي والاقتصادي.



لائحة المراجع:

بالعربية:

- الاقتصاد الاجتماعي التضامني أداة لتحقيق العدالة الاجتماعية، العدد 4، سلسلة السياسات العامة، أوراق موجزة، بيروت: الأمم المتحدة الإسكوا، 2014.
- الاقتصاد الاجتماعي والتضامني: رافعة لنمو مدمج، تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، إحالة ذاتية رقم 2015/19.
- الاقتصاد الاجتماعي والتضامني: رافعة لنمو مدمج، رأي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، إحالة ذاتية رقم 2015/19.
- البحث الوطني حول التشغيل 2014، مونوغرافية جهة الشرق، المندوبية السامية للتخطيط، المديرية الجهوية لجهة الشرق، مارس 2016.
- سعيد الطواف، تعاونيات وجمعيات تنشط في مجال الاقتصاد التضامني تقاوم من أجل البقاء، جريدة المساء، العدد 33867، نشر بتاريخ 02 - 11 - 2011
- العربي وافي، مقارنة النوع والتنمية، سلسلة المعرفة للجميع، منشورات رمسيس، الرباط، 2008.
- علال الفاسي، النقد الذاتي، منشورات دار الكشاف للنشر والطباعة والتوزيع، بيروت، القاهرة، بغداد، 1949.
- ليندا جين شيفرد، العلم من منظور الفلسفة النسوية، ترجمة يمنى طريف الخولي، عالم المعرفة، العدد 306، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، غشت 2004.
- مونوغرافية إقليم جرادة، المندوبية السامية للتخطيط، المديرية الجهوية لجهة الشرق، ماي 2018.



تحديات و آفاق الاقتصاد التضامني بالجهة الشرقية في ظل مقاربة النوع الاجتماعي

- النشرة الإحصائية لجهة الشرق، المندوبية السامية للتخطيط، المديرية الجهوية لجهة الشرق،

2016

بالفرنسية:

- François Espagne ; Economie Sociale et Solidaire : histoire et valeurs, Forum régional de L'emploi dans L'ecinomie social et solidaire en Rhone-Alpes Lyon, 11 janvier 2008.
- Gary S. Becker, Human Capital: A Theoretical and Empirical Analysis, with Special Reference to Education. Chicago, University of Chicago Press, (1964, 1993, 3e éd.).
- John Stuart Mill, 1869, de l'assujettissement des femmes, traduit par M Emile Cazelles, Ed Avatar, Italie, 1869.
- Édition originale en anglais: Woman's Role in Economic Development. London and New York, 1970.
- Ester Boserup: La Femme face au développement économique (avec Marie-Catherine Marache), coll. Sociologie d'aujourd'hui, Puf, 2001,
- Monlay Tremblay, Rejean Pelletier, que font elle en politique? Canada: presse universitaire Laval, 1995.
- https://www.hcp.ma/region-oriental/docs/ASR2011/5c_ind_et_art2010.pdf